9 March 2012
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٣١ من القائمة الأولية**
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٦	البرنامج الفرعي ١ - تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية
٨	البرنامج الفرعي ٢ - الأمن الغذائي والتنمية المستدامة
٩	البرنامج الفرعي ٣ - الحوكمة والإدارة العامة
١١	البرنامج الفرعي ٤ - تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٣	البرنامج الفرعي ٥ - التكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

** A/67/50.

١٥ الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية	- البرنامج الفرعي ٦
١٧ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	- البرنامج الفرعي ٧
٢٥ التخطيط والإدارة في مجال التنمية	- البرنامج الفرعي ٨
٢٨ الإحصاءات	- البرنامج الفرعي ٩
٣٠ التنمية الاجتماعية	- البرنامج الفرعي ١٠
٣٢ الولايات التشريعية

التوجه العام

١-١٥ الهدف العام للبرنامج هو مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الفقر، على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) وفي الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢-١٥ وولاية البرنامج مستمدة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة). وقد تبلورت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي قرارات اللجنة ٧١٨ (د-٢٦) و ٧٢٦ (د-٢٧) و ٧٧٩ (د-٢٩) و ٨٠٩ (د-٣١) و ٨٤٤ (د-٣٤). وقد انبثقت ولايات أخرى من الاتحاد الأفريقي ومن نتائج ومقررات المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية، بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠).

٣-١٥ وقد حققت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في برنامجها الاقتصادي. فلمدة سبع سنوات قبل الأزمة المالية والاقتصادية، نمت اقتصادات معظم البلدان الأفريقية بشكل مطرد بمعدل ٥ في المائة سنوياً، ويرجع ذلك أساساً إلى الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن الفقر لا يزال شديداً ومنتشراً على نطاق واسع. وبالنظر إلى معدلات النمو الحالية، لا تزال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الفقر والجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأدت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تقويض تنمية أفريقيا اقتصادياً واجتماعياً في الأجل الطويل. ومما يزيد الوضع تعقيداً التأثير المحتمل لأزمة ديون اليورو الأخيرة على آفاق انتعاش الاقتصادات الأفريقية. وزاد تغير المناخ أيضاً بعداً وإلحاحاً جديدين لتحديات التنمية في أفريقيا، وبخاصة الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة العديد من التحديات ذات الصلة وذات طابع متوسط الأجل، بما في ذلك التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي، وتعزيز التجارة، بما في ذلك التجارة بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الجيدة وتعزيز أنظمة الحكم، بما في ذلك تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

٤-١٥ وبغية معالجة هذه التحديات وغيرها من التحديات الإنمائية المستجدة، يتعين على البلدان الأفريقية صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. وستعمل اللجنة، انسجاماً مع ولايتها بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، على مواجهة هذه التحديات عن طريق توسيع نطاق دعمها للدول الأعضاء في تحسين قدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية على المستويين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم اللجنة دعماً أقوى وأكثر تماسكاً للدول الأعضاء في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب لاستكمال آليات التعاون القائمة بين الشمال والجنوب.

٥-١٥ وستظل الاستراتيجية العامة لبرنامج اللجنة تتمحور حول ركيزتين رئيسيتين هما: (أ) تعزيز التكامل الإقليمي دعماً لرؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته؛ و (ب) تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومواجهة التحديات المستجدة على الصعيد العالمي. وستنجز الأعمال ضمن هاتين الركيزتين من خلال ١٠ برامج فرعية مترابطة ومتكاملة تعكس بشكل عام الأولويات الإقليمية التالية: تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والعلوم لأغراض التنمية؛ والتكامل الإقليمي والبنية التحتية والتجارة؛ والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ والتخطيط والإدارة في مجال التنمية؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية.

٦-١٥ وضمن كل واحد من البرامج الفرعية، سيولى اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية في أفريقيا، وكذلك البلدان الخارجة من أتون الصراعات والدول الهشة. كما سيتم التركيز على دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك تمهيداً مع التزامات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر بعد الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وإيجاد فرص العمل وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على الطاقة للجميع، والدعوة لتنمية الشباب بما يتماشى مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة، التي أوجزها في كلمته التي ألقاها أمام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧-١٥ وعلاوة على ذلك، ستواصل اللجنة دعم تحقيق النواتج والنتائج الشاملة لمختلف القطاعات في برنامج عملها بأسره، لا سيما من خلال معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ في البرامج الفرعية؛ وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية؛ والهجرة؛ وتعميق عملها بشأن تعزيز دور الدولة في التنمية، بما في ذلك الجهود المبذولة

لإحياء التخطيط للتنمية. وسيكون اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذا التحدي عنصراً أساسياً في عمل اللجنة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بناء على البحث وأعمال تحليل السياسات العامة التي يجري الاضطلاع بها في سياق الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

٨-١٥ وستشمل طرائق التنفيذ مزيجاً من توليد المعارف وتبادلها وإقامة الشبكات المعرفية؛ والدعوة وبناء توافق الآراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وستقدم اللجنة هذه الخدمات من خلال إجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التقارير لرصد وتتبع ما تحرزهُ أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وصوغ التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالسياسات بهدف دعم الحوار بشأن السياسات العامة؛ وإجراء حوار على مستوى السياسات العامة لتسهيل بناء توافق في الآراء واتخاذ مواقف إقليمية مشتركة بشأن القضايا الرئيسية؛ وبناء القدرات (تقديم المساعدة التقنية، وتوفير التدريب وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية للمجموعات، وتنفيذ المشاريع الميدانية) لنشر أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة ضمان الجودة العالية والتأثير لنواتجها بتعزيز عملياتها لضمان الجودة.

٩-١٥ وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، ستسخر اللجنة مكامن قوتها النسبية لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير لعملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات والتنفيذ في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما ستواصل اللجنة الاستفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز اللجنة سبل تعاونها مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة بصفته هيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها ضمن برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وستواصل تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وذلك من خلال الاجتماعات التشاورية الإقليمية مع تلك الوكالات التي تعقدها اللجنة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى لوضع مبادرات ومساهمات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. وعلى الصعيد دون الإقليمي، ستظل المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة تؤدي دوراً

تحفيزاً هاماً في الأعمال التحليلية والمعيارية التي تقوم بها اللجنة على المستويين دون الإقليمي والوطني، والعمل في إطار نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين.

١٥-١٠ وتضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية الخمسة، بما في ذلك المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. ومن حيث النتائج، وبنهاية فترة الخطة، يُتوقع أن يكون البرنامج قد أسهم مساهمة كبرى في تعزيز القدرات في الدول الأعضاء منفردة ومجمعة على وضع السياسات وتنفيذها على نحو فعال بغية مواجهة التحديات الإنمائية التي تصادفها، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الفقر.

البرنامج الفرعي ١ تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية

هدف المنظمة: الترويج للسياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بتحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتصميم وتنفيذ ورصد سياسات اقتصاد كلي وسياسات قطاعية منسجمة مع أولويات الشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية	(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية المراعية للفوارق بين الجنسين والمنسجمة مع أولويات الشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي استحدثت آليات لتعبئة تمويل موارد محلية وخارجية من أجل التنمية	(ب) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تعبئة موارد محلية وخارجية من أجل التنمية
(ج) '١' زيادة عدد البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي تصمم استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها وترصدها للتصدي للاحتياجات والتحديات الاجتماعية	(ج) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية الأقل نمواً والمنظمات الحكومية الدولية على وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز بشكل خاص على الشباب للتصدي للاحتياجات والتحديات الاجتماعية بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
'٢' زيادة عدد المنظمات الحكومية الدولية التي تطبق إجراءات لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

الاستراتيجية

١١-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاقتصادية والشراكة الجديدة. ومخط الاهتمام الاستراتيجية الرئيسي للبرنامج الفرعي هو تسريع عملية تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وألويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له. ومن بين العناصر الهامة في هذه الاستراتيجية قدرة البلدان الأفريقية على وضع استراتيجيات وبرامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية مناسبة من أجل تحقيق مستوى عال من النمو الشامل والمراعي للفوارق بين الجنسين والمستدام بيئياً، وإيجاد فرص العمل وتسريع عملية الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

١٢-١٥ وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز الشراكات والبحوث التطبيقية وتبادل المعارف والدعوة وتوفير الخدمات الاستشارية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء وذلك بهدف مواجهة تحديات تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضاً الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتجديد أطر التخطيط للتنمية.

١٣-١٥ وستشمل القضايا المزمع معالجتها قضايا الاقتصاد الكلي، وقضايا السياسات الاجتماعية والقطاعية؛ والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم أقل البلدان الأفريقية نمواً والدول الهشة؛ وتعبئة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار والصناعة من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، ستركز الاستراتيجية بوجه خاص على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا. بما ينسجم مع أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول. وسيكثف البرنامج الفرعي عمله على استراتيجيات التنمية ومعالجة القضايا الشاملة الناشئة الأخرى، مثل أثر تغير المناخ على التنمية والنمو المستدام بيئياً. وسيجرى العمل على تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين الأفارقة، لا سيما في تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له، والأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري وبرنامج عمل اسطنبول، وكذلك تحسين التعاون مع مؤسسات أفريقية رائدة أخرى، وبخاصة مصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومؤسسات الأبحاث والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٢ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

هدف المنظمة: تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، بما في ذلك مواجهة تحدي تغير المناخ في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تضع وتنفذ سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة مع التركيز بوجه خاص على الأمن الغذائي والتنمية الريفية
٢' زيادة عدد اتفاقات الشراكة المبرمة بين المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الريفية	(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة تغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية

الاستراتيجية

١٥-١٤ تقع المسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسيواصل المركز الأفريقي للسياسات المناخية، في إطار البرنامج الفرعي، دعم الدول الأعضاء في التصدي لتحديات تغير المناخ. وستظل استراتيجية هذا البرنامج الفرعي تشدد على وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التكامل المتوازن بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة والتحول الهيكلي للزراعة والاقتصاد الريفي ضمن منظور التعاون والتكامل الإقليميين. وسيكون التركيز الرئيسي على الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والأراضي والمياه والغابات، والصلات بين الريف والمدن، والمستوطنات البشرية، والنمو المستدام بيئياً، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث. كما ستتناول قضايا شاملة أخرى مثل الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وتمويل المناخ. ويأتي ذلك استجابةً لتحديات التنمية المستدامة في أفريقيا التي حددت في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة، وكذلك في نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠١٠، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠).

١٥-١٥ وستشمل هذه الاستراتيجية أيضا تحليل السياسات والدعوة وإقامة الشبكات المعرفية وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، سيسهم البرنامج الفرعي في رصد وتقييم التقدم المحرز في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دعماً لتنفيذ النتائج ذات الصلة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تمكين أو اصر التعاون مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. كما سيجري العمل على تحقيق أقصى قدر من التأزر في تنفيذ البرامج والتوعية بها من خلال إقامة شراكات مع الإدارات التابعة للأمانة العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانات مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المختصة.

البرنامج الفرعي ٣ الحوكمة والإدارة العامة

هدف المنظمة: تعزيز تقييد جميع قطاعات المجتمع بممارسات الحوكمة الرشيدة وسياساتها ومعاييرها دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تعتمد أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة وسياساتها ومعاييرها، بما في ذلك تقرير الحوكمة في أفريقيا	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات الحوكمة الرشيدة ومعاييرها لتحقيق أهداف التنمية الكبرى في إطار الاتحاد الأفريقي وبرامجه للشراكة الجديدة وللآلية الأفريقية لاستعراض الأقران
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وسائل وآليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في أعمالها وفي تقديم خدماتها العامة	(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة في تدبير القطاع العام من أجل تقديم الخدمات على نحو أفضل

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(ج) تعزيز المخراط الجهات من غير الدول في عمليتي (ج) زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تطبق الآليات التنمية وإرساء الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز دور الأطر التنظيمية المناسبة لتعزيز مشاركة الجهات المجتمع المدني والقطاع الخاص من غير الدول وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

الاستراتيجية

١٦-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الحوكمة والإدارة العامة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه العديد من البلدان الأفريقية نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة، فإن الفوائد التي تحققت لا تزال هشمة نتيجة لاستمرار الفقر والنزاعات. لذا، يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في كفالة مضي أفريقيا بخطى حثيثة نحو الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال التركيز على بناء دولة قادرة تتمتع بنظم سياسية واقتصادية شفافة وقائمة على المشاركة وخاضعة للمساءلة توطد أسس التنمية المستدامة. وستركز الاستراتيجية على تعزيز إدارة القطاع العام على نحو يتسم بالكفاءة ويقوم على المشاركة، وعلى تنمية القطاع الخاص، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني. لهذه الغاية، سيركز البرنامج الفرعي إجراءاته وجهوده على المجالات التالية: ممارسات ونظم الحوكمة السياسية، بما في ذلك إصلاحات القطاع العام؛ ورصد وتقييم الاتجاهات وأفضل الممارسات في مجال الحكم في أفريقيا؛ وتقديم الدعم لبناء قدرات الدول من خلال تحسين نظام الحوكمة، وتعزيز الإدارات العامة مع التركيز بشكل خاص على مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد النزاع والدول الهشمة؛ وتعزيز تدابير مكافحة الفساد وتدعيم مؤسسات الحوكمة الرشيدة؛ وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وتعزيز قدرة المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال الترويج لفرص الاستثمار وبناء القدرات لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسيقوم البرنامج الفرعي، بوصفه شريكا استراتيجيا في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، برفع مستوى مساعدته للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية، ولا سيما في بناء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها تضم المعلومات ذات الصلة.

١٧-١٥ وستتضمن الاستراتيجية ما يلي: الاضطلاع بأنشطة تحليلية، وتقديم خدمات استشارية في مجال السياسات، وتقديم برامج التدريب والمساعدة التقنية للدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية. كما ستسهم الاستراتيجية في تعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة عنها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو والتنمية، ودعم التدابير الرامية إلى حشد

الوارد من أجل التنمية، بما في ذلك مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وستولى الأنشطة المنجزة في إطار هذا البرنامج الفرعي اهتماما خاصا لمعالجة شواغل المرأة وضمان المساواة بين الجنسين. وستشمل أنشطة البرنامج الفرعي في مجال التعاون التقني الاضطلاع بمشاريع ميدانية مثل رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة وبناء قدرات المؤسسات العامة الرئيسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا شراكته مع منظمات ومؤسسات أخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأوساط التجارية ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٤ تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

هدف المنظمة: زيادة تكييف وتطبيق برامج المعلومات والعلم والتكنولوجيا والابتكارات المناسبة والمتكاملة لتمكين أفريقيا من الاندماج في الاقتصاد القائم على المعرفة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' زيادة عدد البلدان التي صاغت و/أو نفذت و/أو قيمت و/أو نقحت سياساتها وخططها المتكاملة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا</p> <p>٢' زيادة عدد الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي صاغت و/أو نفذت أطراً منسجمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا</p>	<p>(أ) تحسين قدرات البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات إقليمية ووطنية وقطاعية شاملة للجميع ومراعية للفروق بين الجنسين في مجالات المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا والابتكار</p>
<p>(ب) ١' زيادة عدد المبادرات وشبكات المعرفة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتسخير الابتكار لأغراض التنمية</p> <p>٢' زيادة عدد مؤسسات وشبكات المبتكرين والمخترعين التي تدعمها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات الجغرافية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار</p>	<p>(ب) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على رعاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتسخيرها من أجل التنمية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي</p>

الاستراتيجية

١٥-١٨ تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٤ على عاتق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا. وتستند استراتيجية تنفيذ الأنشطة إلى الاعتراف بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها محركات أساسية لردم الفجوات العلمية والرقمية، والحد من الفقر، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد الدول الأعضاء على وضع نظم لاستخدام الابتكار كمحرك للنمو الاقتصادي والتخفيف من آثار تغير المناخ واحتوائها. وتشمل مثل هذه النظم التكنولوجيات المتنقلة التي أثبتت القدرة على الابتكار في مواجهة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٥-١٩ ولا يزال تحقيق أهداف الدعوة وتحقيق توافق في الآراء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية يكتسي أهمية حيوية من أجل تحقيق أهداف البرنامج الفرعي بواسطة لجنة المعلومات والعلم والتكنولوجيا في مجال التنمية ومبادرة العلم مع أفريقيا. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا برصد نتائج مؤسسات إقليمية وعالمية مثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، وخطة العمل الموحدة للشراكة الجديدة التابعة للاتحاد الأفريقي. وستشمل الأنشطة المحددة التي تهدف إلى تسخير العلم والابتكار تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تنفيذ إطار الابتكار الأفريقي بما في ذلك عبر عقد حلقات عمل وحلقات دراسية في مجال بناء القدرات.

١٥-٢٠ وسيواصل البرنامج الفرعي دعم استراتيجيات مراعية للفوارق بين الجنسين من أجل بناء ودعم الاقتصاد الرقمي الأفريقي وتمهئة بيئة مؤاتية للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا.

١٥-٢١ وفي إطار أولويات الشراكة الجديدة، سيقدم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل صياغة مبادرات دون إقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطر قانونية وتنظيمية. وستشجع أيضا المبادرات القطاعية في مجالات التعليم والصحة والتجارة والحوكمة من أجل جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب أولويات التنمية الوطنية والقطاعية. وسيشجع أيضا الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من خلال شبكات الابتكار والجوائز وتقديم الدعم لاستحداث النماذج الأولية.

١٥-٢٢ و سواصل البرنامج الفرعي العمل بتعاون وثيق مع المكاتب دون الإقليمية ومراكز الامتياز الإقليمية الأفريقية (المركز الإقليمي لرسم الخرائط لموارد التنمية، والمركز الإقليمي للتدريب على المسح الجوي، والمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد) ومؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها (فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، والفريق المعني برصد الأرض، وبرنامج الرصد العالمي للبيئة والأمن، وما إلى ذلك) وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. مما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات النسائية والشبابية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث وغير ذلك من شبكات المعارف.

البرنامج الفرعي ٥ التكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي واءمت بين سياساتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التكامل المادي، مع التركيز بوجه خاص على التجارة والبنى التحتية وتنمية الموارد الطبيعية	(أ) زيادة الموامة بين سياسات وبرامج الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتوسيع نطاق التكامل الإقليمي
(ب) '١' زيادة عدد البلدان التي وضعت ونفذت سياسات وبرامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وداخلها	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالات التجارة في ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية والمفاوضات دعماً للتكامل الإقليمي
'٢' زيادة عدد المواقف المشتركة التي تعتمدها وتنفذها الدول الأعضاء في مجالي التجارة الدولية والمفاوضات التجارية	(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على وضع سياسات وبرامج في مجالي البنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية
(ج) زيادة عدد السياسات والبرامج التي تعتمدها وتنفذها الدول الأعضاء في مجالي البنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية

الاستراتيجية

٢٣-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والبنى التحتية والتجارة. وقد تم التسليم بأن المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي تشكل قوة أساسية من شأنها أن تسرع وتيرة النمو في الاقتصادات الأفريقية. إلا أن البلدان الأفريقية تفتقر إلى القدرة الكافية في التعامل مع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التجارة الأقليمية والدولية مقيدة بشدة من جراء ضعف البنية التحتية وبطء وتيرة التكامل الإقليمي. وعلى الرغم من أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تروج حاليا لمناطق التجارة الحرة بين الجماعة الاقتصادية الإقليمية، مثل الهيئة الثلاثية التي تضم السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بوصفها استراتيجية نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة في القارة، فإن قدراتها لا تزال غير كافية.

٢٤-١٥ ولواجهة التحديات المذكورة أعلاه، ستركز أعمال البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) تشجيع التجارة في ما بين البلدان الأفريقية ودعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتوحيد مناطق التجارة الحرة والاتحاد الجمركي؛ و (ب) معالجة القضايا المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية، بما فيها خطة الدوحة للتنمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية، و (ج) بناء القدرات التجارية الإنتاجية للبلدان الأفريقية من خلال معالجة مسألتى التنوع والقدرة على المنافسة. وسيقدم البرنامج الفرعي المزيد من المساعدة للدول الأعضاء في تحسين سياساتها التجارية وفي جعل هذه السياسات في صميم استراتيجياتها التجارية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك بحث دور المرأة في مجال التجارة من خلال التعاون مع المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية. وختاما، سيركز البرنامج الفرعي أيضا عمله على دعم مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٢٥-١٥ وفي ما يتعلق بالبنية التحتية وتنمية الموارد الطبيعية، سيركز البرنامج الفرعي على العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، خاصة في مجالات تسهيل التجارة والنقل، والطاقة النظيفة والمتجددة، وكفاءة الطاقة، وتمويل البنية التحتية للطاقة. وقد أطلق هذا البرنامج في عام ٢٠١٠ باعتباره الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. وستشمل الأنشطة الأخرى تنفيذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بالطريق السريع العابرة لأفريقيا وبالسلمة على الطرق تنفيذا لعقد الأمم المتحدة للسلمة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠. وفي مجال تنمية الموارد المعدنية، يتمحور التوجه الرئيسي للعمل حول تنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين لتمكين القارة من الحصول على مزيد من فوائد قطاع المعادن. وقد أقر رؤساء

الدول والحكومات في شباط/فبراير ٢٠٠٩ هذه الرؤية باعتبارها الإطار التوجيهي للتنمية الطويلة الأجل للموارد المعدنية في أفريقيا.

٢٦-١٥ وسترکز الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق الإنجازات المذكورة أعلاه أساسا على بناء قدرات البلدان الأفريقية من خلال برامج التدريب والدعم الفني والتحليل المتعمق للسياسات العامة. وسيرکز البرنامج الفرعي كذلك على الدعوة وبناء توافق في الآراء من خلال الدوائر الاستشارية الإقليمية بجنيف والمركز الأفريقي للسياسات التجارية.

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: الترويج لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تقدم تقرير بشأن التقدم المحرز في الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إعلان ومنهاج عمل بيجين	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديم تقرير بشأنها ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على المرأة
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستفيد من تطبيق المعرفة المتولدة من خلال مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا، والإحصاءات الجنسانية، ونماذج الاقتصاد الكلي المراعية للشواغل الجنسانية، ومرصد حقوق المرأة الأفريقي، وبوابة الشبكة الإلكترونية للمعلومات التابعة للأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين لتعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في أفريقيا	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية

الاستراتيجية

٢٧-١٥ على الصعيد الداخلي، ستسعى الاستراتيجية إلى الاستفادة من المكاسب السابقة التي تحققت في فترات السنتين الماضية حيث تعززت الروابط وأوجه التآزر مع البرنامج الفرعي ١٠ في المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، وكذلك مع الشعب والمكاتب دون الإقليمية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية، وستسترشد بتوصيات منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٨ بشأن إنهاء العنف ضد المرأة.

وسيكون التقييم الذي أُجري في إطار اللجنة بشأن القضايا الجنسانية في عام ٢٠١١ بمثابة نقاط انطلاق لتعزيز قدرة الشعب والمكاتب دون الإقليمية على تزويد الدول الأعضاء بمساهماتها بفعالية بشأن قضايا الجنسانية والتنمية في مختلف القطاعات. وسيعزز أيضا التعاون بين البرنامج الفرعي والأشخاص المعنيين بتنسيق الشؤون الجنسانية التابعين للجنة داخل الشعب والمكاتب الإقليمية الفرعية، وسيكثف الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية للجنة.

٢٨-١٥ وستتعزيز الشراكة مع المركز الأفريقي للإحصاءات من أجل زيادة الأعمال المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية باعتبار ذلك استراتيجية لدعم إعداد التقارير المبنية على الأدلة وتحديد أثر البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا بشكل وثيق مع شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والمركز الأفريقي للسياسات المناخية لمعالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وسيشجع البرنامج الفرعي على إقامة علاقات متينة مع الشركاء في التنمية، ومنظمات وشبكات المجتمع المدني لدعم تنفيذ أنشطته. وسيعزز أيضا الأنشطة المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢٩-١٥ وسيواصل البرنامج الفرعي استخدام الدعم التقني باعتبار ذلك استراتيجية هامة لتنمية القدرات، ودعم تنفيذ السياسات والبرامج في موضعها، وكذلك تقديم المشورة الفنية. وخلال الدورة السابعة للجنة المعنية بالمرأة والتنمية التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١١، أُثني على البرنامج الفرعي لما قدمه من دعم للأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية في أفريقيا. وشجعت هذه اللجنة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية، والأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية، وكذلك تمكين الروابط في ما بينها وكذلك مع مؤسسات البحوث الوطنية والمجتمع المدني. وطلبت اللجنة كذلك إلى البرنامج الفرعي توسيع نطاق مجموعة الدراسة الفردية وغيرها من البحوث المقبلة ليشمل عددا أكبر من البلدان لضمان تبيان حقائق للمرأة في جميع أرجاء القارة الأفريقية وفهمها لوضع السياسات العامة.

٣٠-١٥ وأخيرا، ستشمل استراتيجية التنفيذ الشبكة الإلكترونية للأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية ومرصد حقوق المرأة الأفريقية والمنتديات الأخرى لتبادل المعرفة التي ستستخدم لتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء. وسيعزز ذلك أيضا الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. ولضمان استمرارية الإجراءات السابقة الأخرى وتوسيع نطاقها، وتمشيا مع توصيات لجنة المرأة والتنمية خلال

فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيعزز البرنامج الفرعي تركيزه على مجال البحوث، واستخدام الأدوات المستحدثة في فترات السنتين السابقة، وإثراء الأنشطة الأخرى الجاري تنفيذها، وتعزيز بناء التوافق في الآراء والحوار بشأن السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية مع التركيز بوجه خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي اتخذت خطوات لتنفيذ توصيات السياسات العامة المعتمدة على الصعيد الإقليمي نتيجة لأنشطة المكاتب الإقليمية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على مواجهة التحديات الإنمائية وعلى صياغة سياسات مواءمة مناسبة في مجال التنمية المستدامة وتنفيذها
(ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي اضطلع بها وأبجزها اتحاد المغرب العربي في إطار البرامج المتعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي على التعجيل بتنفيذ خطة التكامل الإقليمي من أجل التصدي للأولويات الإقليمية في إطار البرامج المتعددة السنوات
'٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع اتحاد المغرب العربي دعماً للبرامج المتعددة السنوات	(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية
(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لإجراءات المكتب دون الإقليمي

الاستراتيجية

٣١-١٥ يتولى تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الذي يغطي البلدان السبعة التالية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. ويغطي المكتب الاتحاد المغرب العربي باعتباره الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ويساهم في شعبة التكامل الإقليمي والبنية التحتية والتجارة الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية الأخرى لمساعدة جماعة دول الساحل والصحراء، وإلى حد ما السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ومن الركائز الاستراتيجية الهامة لتنفيذ هذا العنصر ضرورة مراعاة الموقع الجيوسياسي الخاص لهذه المنطقة دون الإقليمية باعتبارها تقع على مفترق الطرق بين القارة الأفريقية وأوروبا وغرب آسيا. لذلك، سترصد الاستراتيجية اعتمادات لزيادة التعاون مع المؤسسات في هاتين المنطقتين (أي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والجامعات، وعمليات برشلونة).

٣٢-١٥ وسيدعم المكتب دون الإقليمي الدول الأعضاء التي تمر بمرحلة انتقالية ناجمة عن التغيرات السياسية الأخيرة من أجل تسريع خططها لتحقيق التنمية. وستقدم المساعدة لاتحاد المغرب العربي لتنفيذ خريطة الطريق التي تروم إقامة مغرب عربي أكثر تكاملاً. ويشمل ذلك السياسات الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ آلية تمويل ذاتي لدعم عمل اتحاد المغرب العربي وأدائه.

٣٣-١٥ وسيتم التركيز على بناء وصيانة شبكات المعرفة والمعلومات الكفيلة بتسخير أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في أماكن أخرى وداخل المنطقة وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها، لا سيما عن طريق الاستعانة بشبكات الممارسين. وسيستمر التعاون مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا في تقديم المساعدة التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال موامة الإطار القانوني لاقتصاد ومجتمع المعرفة.

٣٤-١٥ وستركز الاستراتيجية على تقديم دعم تقني موجه بإحكام للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تحسين قدراتها على الحفاظ على تحولها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع التركيز بصفة خاصة على التكامل الإقليمي، وذلك ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة وأهداف التنمية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وستتضمن استراتيجية التنفيذ أنشطة لبناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات في مجال السياسات، وذلك للتصدي لتحديات التنمية التي تخص شمال أفريقيا تحديداً والتركيز على الدعوة للأخذ بسياسات تشجع على التكامل. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز هذا المكتب دون الإقليمي

شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة (على المستويين الوطني والإقليمي) وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها.

١٥-٣٥ وسيعمل المكتب دون الإقليمي أيضا تعاوناً وثيقاً مع أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك القطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني، ومع المنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات، ومن بينها أمانة الشراكة الجديدة ومصرف التنمية الأفريقي. ولكفالة تقديم هذا المكتب خدمات عالية الجودة وإدامتها، سيعمل المكتب على أن تُستخدم أدوات تقييم الأثر بشكل منتظم في جميع أنشطة المكتب، بما فيها الاستبيانات.

العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في غرب أفريقيا	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في غرب أفريقيا
(ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي اضطلعت بها وأنجزتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إطار البرامج المتعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تسريع تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من أجل التصدي على نحو أفضل للأولويات الإقليمية في إطار البرامج المتعددة السنوات
'٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية دعماً للبرامج المتعددة السنوات	(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية
(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لإجراءات المكتب دون الإقليمي

الاستراتيجية

٣٦-١٥ سيتولى المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي الذي يغطي البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وستركز الاستراتيجية على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية لغرب أفريقيا. وستقدم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في غرب أفريقيا لصياغة البرامج التعاونية وتنفيذها تماشياً مع إطار الشراكة الجديدة وكذلك مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب الاهتمام على بناء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستشمل استراتيجية التنفيذ أنشطة لبناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات تتعلق بالسياسة العامة، وذلك لمواجهة التحديات الإنمائية الخاصة بمنطقة غرب أفريقيا. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها. وسيعمل المكتب دون الإقليمي بشكل وثيق أيضاً مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات المشتركة بين الحكومات الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة.

٣٧-١٥ وسيعزز المكتب، بصفة خاصة، تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كلما رسخت هذه الأخيرة من إصلاحاتها. وسيجعل المكتب من هذا الترتيب التعاوني نقطة انطلاق ونموذجاً لتوسيع نطاق التعاون ليشمل منظمات حكومية دولية أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٣٨-١٥ وتتمحور استراتيجية التنفيذ على وجه التحديد حول ما يلي:

- (أ) تعزيز الحوار في مجال السياسات الإنمائية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية؛
- (ب) إنشاء وتعزيز منابر ومحافل للحوار في مجال السياسات على المستويات دون الإقليمية؛
- (ج) التواصل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين لتبادل المعرفة ونشرها والتوعية على الصعيد الوطني.

العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في وسط أفريقيا	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في وسط أفريقيا
(ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي اضطلعت بها وأبجرتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار البرامج المتعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تسريع تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من أجل التصدي على نحو أفضل للأولويات الإقليمية في إطار البرامج المتعددة السنوات
'٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دعماً للبرامج المتعددة السنوات	(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية
(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لإجراءات المكتب دون الإقليمي

الاستراتيجية

٣٩-١٥ سيتولى تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، الكائن في ياوندي، والذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وبفضل التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ستمتد أنشطة مكتب لتشمل البلدان التالية: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٠-١٥ وسترکز الاستراتيجية على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء وللجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين في وسط أفريقيا بهدف تحسين قدراتها على التحليل الاقتصادي بما في ذلك التنمية القطاعية، والتكامل الإقليمي، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية لوسط أفريقيا. وستقدم المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا لصياغة البرامج التعاونية وتنفيذها تماشياً مع إطار الشراكة الجديدة وكذلك مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب الاهتمام على بناء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماها. وستشمل استراتيجية التنفيذ أنشطة بناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات تتعلق بالسياسة العامة، وذلك لمواجهة التحديات الإنمائية الخاصة بمنطقة وسط أفريقيا. وستشمل هذه الاستراتيجية أيضاً التشاور الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وخاصة من خلال استخدام آليات التنسيق المنشأة على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها. وسيعمل المكتب دون الإقليمي بشكل وثيق أيضاً مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات المشتركة بين الحكومات الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل تعميم البعد الجنساني في مجمل الأنشطة التي تضطلع بها السلطة.

العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في شرق أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي اضطلعت بها وأبجزتها جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار البرامج المتعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تسريع تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من أجل التصدي على نحو أفضل للأولويات الإقليمية في إطار البرامج المتعددة السنوات
'٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعماً للبرامج المتعددة السنوات	(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية
(ج) زيادة عدد المناير والمحافل التي تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لإجراءات المكتب دون الإقليمي

الاستراتيجية

١٥-٤١ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا. ويقع المكتب في كيغالي ويغطي البلدان الثلاثة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا ومدغشقر. ومن بين عملاتها الرئيسيين المجموعات الاقتصادية الإقليمية و/أو المنظمات الحكومية الدولية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٥-٤٢ وفي سبيل تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة، سيرافق البرنامج ويدعم أنشطة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية؛ ويرصد حالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا (على سبيل المثال مرصد التكامل الإقليمي)؛ ويجري تحليلاً للسياسات لتفعيل عمليات التكامل الإقليمي؛ ويساعد على مواءمة وتوحيد السياسات والقوانين والأنظمة وكذلك الإجراءات؛ ويسهل العمليات التجارية بغية تخفيض تكاليف المعاملات. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تنمية القدرات وتعزيز الدعم المؤسسي المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل تعميم البعد الجنساني في مجمل الأنشطة التي تضطلع بها السلطة.

العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على أولويات التكامل الإقليمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي نفذت سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي لمعالجة الأولويات دون الإقليمية الأساسية في الجنوب الأفريقي
(ب) '١' زيادة عدد البرامج والمشاريع التي اضطلعت بها وأبجزتها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إطار البرامج المتعددة السنوات	(ب) تعزيز قدرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تسريع تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من أجل التصدي على نحو أفضل للأولويات الإقليمية في إطار البرامج المتعددة السنوات
'٢' زيادة عدد المشاريع التي تعبأ لأجلها الموارد بالاشتراك مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعماً للبرامج المتعددة السنوات	(ج) تعزيز التواصل المعلوماتي والمعرفي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في الأنشطة الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، في إطار آلية التنسيق دون الإقليمية
(ج) زيادة عدد المنابر والمحافل التي تضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، نتيجة لإجراءات المكتب دون الإقليمي

الاستراتيجية

٤٣-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي على عاتق المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي. ويقع المكتب في لوساكا ويغطي البلدان الأحد عشر الآتية: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.

٤٤-١٥ وسترکز الاستراتيجية أساساً على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية للجنوب الأفريقي. وستتجه المساعدة المقدمة في إطار الاستراتيجية نحو صياغة وتنفيذ برامج تعاونية متعددة السنوات في سياق مجالات تركيز آلية التنسيق دون الإقليمية وأولوياتها، وكذلك البرامج/الأنشطة الثلاثية المشتركة لتحقيق معدل تنفيذ أكبر لبرامج الشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥-١٥ و سينصب الاهتمام على بناء وإدامة شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستشمل استراتيجية التنفيذ أنشطة بناء القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم حلقات العمل التدريبية، وإجراء دراسات تتعلق بالسياسة العامة، وذلك لمواجهة التحديات الإنمائية الخاصة بالجنوب الأفريقي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في هذه المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة وتأثيرها في مجالها. وسيتعاون المكتب دون الإقليمي تعاوناً وثيقاً أيضاً مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ومن بينها القطاع الخاص والجهات غير الحكومية، ومع المنظمات المشتركة بين الحكومات، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل تعميم البعد الجنساني في مجمل الأنشطة التي تضطلع بها السلطة.

البرنامج الفرعي ٨ التخطيط والإدارة في مجال التنمية

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام فيما يتعلق بتخطيط السياسات الاقتصادية وتحليلها ووضع الخطط الإنمائية للحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة المرتبطة بها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحليل (أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تعتمد نهجاً جديدة في صياغة السياسات وتحليلها وتتخذ تدابير مناسبة، تماشياً مع المبادئ التوجيهية للبرنامج الفرعي وتوصياته

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

'٢' زيادة عدد الإدارات والمؤسسات الوطنية أو دون الإقليمية التابعة للقطاع العام في المنطقة الأفريقية التي تطبق سياسات ونهجاً مناسبة في عمليات التخطيط والتحليل

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ونهج إنمائية أفضل، بما في ذلك تنمية المناطق المحلية (ب) زيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تماشياً مع المبادئ التوجيهية للبرنامج الفرعي وتوصياته

الاستراتيجية

٤٦-١٥ يتولى مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يوجد مقره في دكار. وخلال فترة السنتين الماضية، وفي إطار إعادة تنظيم المعهد لتعزيز أهميته، قام فعلاً بتعزيز موقعه بوصفه مصدراً رئيسياً لتنمية القدرات للحكومات الأفريقية من خلال توسيع نطاق عمله، وتعزيز وجوده وإشعاعه وزيادة تأثيره. وقد أيدت الجمعية العامة مؤخراً أهمية المعهد من خلال موافقتها على منحة إضافية لأنشطته. وبناء على ذلك، تشمل الاستراتيجية المتعددة الأوجه التي وضعت مؤخراً والتي سيُضطلع بها ما يلي:

(أ) نهج تربوي أكثر تفاعلاً وتنوعاً مجموعة من وحدات التدريب، بما فيها تلك المتعلقة بالإدارة الاقتصادية وتحليل السياسات والتخطيط للتنمية؛

(ب) التعاون مع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، وإقامة شراكات مع الجامعات المحلية ومؤسسات التدريب في مجال التنمية، ومراكز الأبحاث الإنمائية للعمل مع المعهد في تنفيذ برامجها المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب داخل البلد و/أو على المستوى دون الإقليمي؛

(ج) تجديد واستمرار الشراكات الدولية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما العمل بتمثابة مركز لاستضافة حلقات العمل في مجال بناء القدرات واجتماعات فريق الخبراء التي ستنظمها البرامج الفرعية التابعة للجنة من أجل إنجاز عمل المعهد مع القطاع العام الأفريقي واختصاصيي التنمية غير الحكوميين؛

(د) العمل على اعتماد اللامركزية في تنمية القدرات وأنشطة التدريب من أجل زيادة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للمشاركة في دورات المعهد بشكل كبير، وتوسيع نطاق عمل المعهد؛

(هـ) الانتقاء الواعي للمشاركين من القطاع الخاص، ومن السلطة التشريعية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، اعترافاً بالأهمية المتزايدة التي ما برحت تكتسبها مع الوقت الجهات الفاعلة الإنمائية من غير الدول في أفريقيا؛

(و) تكثيف الأنشطة في مجال تدريب المدربين من أجل تعزيز توافر أصحاب الدراية محلياً بغية الإسهام في بناء وتحديد مهارات زملائهم في المؤسسات الإنمائية الاستراتيجية؛

(ز) تيسير إجراء الأبحاث في مجال السياسات والحوار بشأنها وإسداء المشورة فيما يتعلق بها وأنشطة نشرها باعتبارها أوجه تكامل مواكبة لولاية المعهد في مجال تنمية القدرات والتدريب؛

(ح) استثمار الموارد اللازمة لتحويل مكتبة المعهد إلى مركز رائد للمصادر الأولية والثانوية لأدبيات التخطيط الإنمائي في أفريقيا؛

(ط) تحويل الموقع الشبكي للمعهد إلى موقع للتعليم وبوابة إلكترونية أفريقية للتخطيط الإنمائي، بالإضافة إلى ما يقوم به حالياً من مهام لنشر المعلومات؛

(ي) تيسير التعلم وتبادل الخبرات في مجال التنمية فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تنظيم زيارات وجولات دراسية تهدف للمساعدة على حل مشاكل محددة؛

(ك) تخصيص برامج محددة لتنمية القدرات تستهدف المسؤولين والأصغر سناً والمهنيين الذين يزاولون مهناً في مجالات الإدارة الاقتصادية وتحليل السياسات والتخطيط الإنمائي؛

(ل) توفير عدد متزايد من الدورات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للحكومات والمؤسسات التي تطلبها، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل لبنات البناء في الخطة الإنمائية الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٩ الإحصاءات

هدف المنظمة: تعزيز إنتاج إحصاءات جيدة النوعية واستخدامها في صياغة سياسات تستند إلى دليل وفي تنفيذ البرامج ورصدها وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي حققت ٣٠ أو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية والتي لديها ثلاث نقاط قياس على الأقل منذ عام ١٩٩٠	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج وتعميم إحصاءات جيدة النوعية دعماً لجهودها الإنمائية
(ب) زيادة عدد البلدان التي أدرجت عنها مجموعة مماثلة من بيانات الحسابات القومية في قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية	(ب) زيادة توافر إحصاءات منسقة وقابلة للمقارنة دعماً لجهود التنمية الوطنية والإقليمية والدولية

الاستراتيجية

٤٧-١٥ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاء. وسيسعى البرنامج الفرعي جاهداً إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتسقة من أجل ما يلي: رصد التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة من الغايات الإنمائية، بما فيها الأهداف المتفق عليها دولياً، كالأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنسيق أساليب التعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية، امتثالاً للمنهجيات الدولية، مثل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيقدم البرنامج الفرعي في المقام الأول الدعم الكافي للبلدان الرامية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء عمليات التعداد السكاني والدراسات الاستقصائية وإتاحة النواتج من البيانات والمعلومات للمستخدمين على وجه السرعة. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، التي هي ضرورية لإنتاج الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس والمستجيبة للاعتبارات الجنسانية، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات

الإحصائية في أفريقيا، الذي صمم لتحسين النظم الإحصائية الوطنية؛ وفي مساعدة البلدان على تصميم واعتماد وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لإعداد الإحصاءات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا أداء دوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي صمّمته مفوضية لجنة الاتحاد الأفريقي، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، التي تؤكد على إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة من أجل التكامل الإقليمي. وستُجمع بيانات إحصائية أفضل نوعية وقابلة للمقارنة لأغراض المنشورات الإحصائية وملء قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية بوصفها المصدر المرجعي للبيانات عن المنشورات الإحصائية والرائدة والأعمال التحليلية الأخرى التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها.

٤٨-١٥ وتشمل الاستراتيجية القيام بأعمال منهجية دقيقة من خلال ما يلي: إنتاج الأدلة والكتيبات والمبادئ التوجيهية؛ والتدريب والمشاريع الميدانية، والدعوة عن طريق التصدي للقضايا المؤسسية وتصميم الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات؛ ونشر المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات؛ وتقديم المساعدة التقنية، بما فيها الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء ومؤسساتها. وفي هذا السياق، سيولى اهتمام خاص إلى ما يلي: وضع أدلة بشأن الإحصاءات المواءمة، ودعم الأفرقة العاملة المعنية بمواءمة إحصاءات الأسعار؛ وإحصاءات الحسابات القومية؛ والتجارة والمالية العامة؛ وإيجاد البيانات في بلدان تطبق فيها مشاريع تجريبية؛ وصيانة قواعد البيانات؛ والدعوة؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وبناء المؤسسات. لذلك سيتولى هذا البرنامج الفرعي التنسيق والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات، والمنظمات الدولية المختصة. وسيروج المركز الأفريقي للإحصاء لمواءمة الإحصاءات والتعاون في المجال الإحصائي من خلال اجتماعات اللجنة الإحصائية لأفريقيا. وسيقوم أيضا بتعزيز وتوسيع شراكاته مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة المعنية بجمع البيانات والمنهجيات الإحصائية لأعمالها التحليلية والمنشورات الرئيسية. وسينصب الاهتمام على المسائل المستجدة والشاملة، لا سيما ما يلي: (أ) العمل مع البرنامج الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية في أنشطة إعداد الإحصاءات الجنسانية كجزء من الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة التقارير المبنية على الأدلة والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (ب) العمل مع البرنامج الفرعي المعني بتحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية لرصد التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والمبادرات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛ و (ج) العمل مع البرنامج الفرعي المعني بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة في التصدي لتحديات تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ١٠ التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة والمنصفة تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تصمم وتنفذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على رسم وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية المستدامة الشاملة والمنصفة
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والجهات المعنية الأخرى التي تستخدم المعارف والأدوات المستمدة من البرنامج الفرعي	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على إدراج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على الهجرة والنساء والشباب واحتياجات الفئات الضعيفة
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التي تدرج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على إدراج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على الهجرة والنساء والشباب واحتياجات الفئات الضعيفة

الاستراتيجية

٤٩-١٥ يندرج البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية وينصب اهتمامه الاستراتيجي على التنمية البشرية والاجتماعية. وسيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر التي بنيت في فترات السنتين السابقتين مع البرنامج الفرعي ٦، وسيواصل تعزيز هذه العلاقة في سبيل معالجة قضية المساواة بين الجنسين. وفي حين أن أفريقيا شهدت نمواً اقتصادياً جيداً إلى حد ما في السنوات الأخيرة، فإن المؤشرات الاجتماعية لا تزال ضعيفة نسبياً، مما أدى إلى أداء متفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولدعم جهود الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه التحديات، سيستخدم البرنامج الفرعي التركيز الاستراتيجي الذي تبلور خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتوجيه وتعزيز أعماله في مجالات البحوث، والدعم التقني، وبناء التوافق في الآراء والحوار بشأن السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية. وسيستعين البرنامج الفرعي أيضاً بنهج قائم على الحقوق في عمله. وتشمل هذه الاستراتيجية ما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وستقام شراكات مع الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني وشبكاته من أجل دعم تنفيذ البرامج؛

(ب) خلال فترة السنتين، سيعمل البرنامج الفرعي على استخدام المكتب ولجنة التنمية البشرية والاجتماعية للمشاركة وضمان تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة وتبادل الخبرات. وسيعمل البرنامج الفرعي على توظيف نتائج استعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٢٠ عاماً لتنفيذ برنامج للتنمية المستدامة البشرية والاجتماعية؛

(ج) سيواصل البرنامج الفرعي إجراء بحوث السياسات العامة، وتوثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف، وتنمية القدرات في المجالات القطاعية المختلفة من التنمية البشرية والاجتماعية. وسيقترن ذلك بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية. وكانت لجنة التنمية البشرية والاجتماعية، في دورتها الثانية في عام ٢٠١١، قد شجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال هذا البرنامج الفرعي لتأسيس منتدى للمعرفة في مجال التنمية الاجتماعية يسلم الضوء على أفضل الممارسات والبيانات والمعلومات بشأن القضايا الرئيسية، وأيدت فكرة إنشاء مرصد وطنية وإقليمية معنية بالتنمية الاجتماعية. واقترحت لجنة التنمية البشرية والاجتماعية أيضاً أن يسهل هذا البرنامج الفرعي إنشاء شبكة من جهات الاتصال المعنية بالتنمية الاجتماعية في كل دولة عضو. وستشكل هذه الشبكة جزءاً هاماً من استراتيجية البرنامج الفرعي لتسهيل التواصل والتنفيذ الفعال للأنشطة؛

(د) خلال فترة السنتين، سيجري البرنامج الفرعي أيضاً بحثاً في مجال السياسات العامة بشأن تحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتشريد السكان وإعادة توزيعهم، وصلاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسينصب التركيز بشكل خاص على دعم الدول الأعضاء على إدماج موضوع تحركات السكان والهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وعلى سبل تيسير وصول الناس إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا	٢/٥٧
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	٢٧٠/٥٧ باء
المراة والمشاركة في الحياة السياسية (البرنامجان الفرعيان ٣ و ٦)	١٤٢/٥٨
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨
تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	٢٦٩/٥٨
الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٥)	٢٢٨/٥٩
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٣٤/٦١
التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر	٢١٥/٦٤
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	١/٦٥

تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	١٠/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (البرنامجان الفرعيان ١ و ٣)	١٦٩/٦٥
تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	١٧٣/٦٥
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	١٧٤/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
حقوق الإنسان والفقر المدقع	٢١٤/٦٥
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	٢١٨/٦٥
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	٢٤٠/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (البرنامجان الفرعيان ٤ و ٧)	٢٦٣/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي	٢٧٤/٦٥
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	٢٧٨/٦٥
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٢٨٠/٦٥
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٨٤/٦٥

إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	١٣٧/٦٦
تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل	١٣٩/٦٦
العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	١٦١/٦٦
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً	٢١٣/٦٦
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦
دور المرأة في التنمية	٢١٦/٦٦
تنمية الموارد البشرية	٢١٧/٦٦
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٩/٦٦
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٢٠/٦٦
السنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤	٢٢٢/٦٦
نحو إقامة شراكات عالمية	٢٢٣/٦٦
تمكين الناس والتنمية	٢٢٤/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨

القضاء على الفقر وبناء القدرات	٥/١٩٩٩
التعاون الإقليمي	٢٤٦/٢٠٠٤
استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤/٢٠٠٧
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة	٣٣/٢٠٠٧
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (البرنامج الفرعي ١٠)	٦/٢٠٠٩
أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (البرنامج الفرعيان ٥ و ٩)	١٩/٢٠٠٩
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج الفرعيان ١ و ١٠)	٢٠/٢٠٠٩
تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة (البرنامج الفرعيان ٣ و ٩)	٢٥/٢٠٠٩
دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١	٢٩/٢٠٠٩
البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع (البرنامج الفرعي ٥)	٣٢/٢٠٠٩
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة	٦/٢٠١١
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ	٨/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٤٤ (د-٣٩) تعديل أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين الاستجابة لأولويات أفريقيا
- ٨٥٣ (د-٤٠) استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٦٢ (د-٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية
- ٨٦٦ (د-٤٢) الأهداف الإنمائية للألفية
- ٨٦٨ (د-٤٣) استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
- ٨٧٠ (د-٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا
- ٨٧٢ (د-٤٣) تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى لخفض البطالة في أفريقيا
- ٨٧٨ (د-٤٣) المبادرات الرامية إلى تنمية أفريقيا
- ٨٨٠ (د-٤٤) الأهداف الإنمائية للألفية
- ٨٨١ (د-٤٤) تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التعجيل بتنفيذ إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٨٨٣ (د-٤٤) القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر: صندوق للتأمين من أخطار الكوارث لعموم أفريقيا
- ٨٨٥ (د-٤٤) تمويل الصحة في أفريقيا
- ٨٨٦ (د-٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ١ تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية

قرارات الجمعية العامة

نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية	١٩٧/٥٤
دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر	٢١٤/٦١
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٢٣٧/٦٤
الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	١٤٦/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٦٩/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٢٨٠/٦٥
تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً	٢٨٦/٦٥
متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣١٣/٦٥
طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٥
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٧/٦٦
استدامة الديون الخارجية والتنمية	١٨٩/٦٦
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩١/٦٦

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط	٢١٠/٦٦
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً	٢١٣/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	٤٨/٢٠٠٤
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٤/٢٠٠٤
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٣١/٢٠٠٩
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٩/٢٠١١
دعم جمهورية جنوب السودان	٤٣/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المعونة من أجل التجارة	(٤٠-د) ٨٤٧
تمويل التنمية	(٤٠-د) ٨٤٨
تعزيز تعبئة الموارد المحلية	(٤٢-د) ٨٦٢
الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	(٤٢-د) ٨٦٥
تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا	(٤٣-د) ٨٦٧
الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروتوكول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠	(٤٣-د) ٨٦٩
إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية	(٤٣-د) ٨٧٦

البرنامج الفرعي ٢ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩١/٤٧
حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام	٢١٤/٥٤
مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات	٢٧١/٥٧
السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦	٢٠٠/٦٠
استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ	٨/٦٢
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥	١٩٨/٦٤
عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠١٠)	٢٠١/٦٤
السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣	١٥٤/٦٥
التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو	١٥٨/٦٥
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	٦٨/٦٦
الحق في الغذاء	١٥٨/٦٦
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٥/٦٦
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٩٧/٦٦
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٨/٦٦
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	١٩٩/٦٦
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٠٠/٦٦

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٠١/٦٦
اتفاقية التنوع البيولوجي	٢٠٢/٦٦
التنمية المستدامة للجبال	٢٠٥/٦٦
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٦
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٢٠/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	٤٨/٢٠٠٤
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨	٢٨/٢٠٠٩

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا	٨٠٠ (د-٣٠)
الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا	٨٠١ (د-٣٠)
تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	٨٧٠ (د-٤٣)
من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا	٨٧٧ (د-٤٣)
تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا	٨٨٤ (د-٤٤)

البرنامج الفرعي ٣ الحوكمة والإدارة العامة

قرارات الجمعية العامة

مباشرة الأعمال الحرة والخصخصة تحقيقاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	١٨٠/٤٨
تدابير مكافحة الفساد	١٢٨/٥٤
الأعمال التجارية والتنمية	٢٠٤/٥٤
الإدارة العامة والتنمية	٣٤/٦٠
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٧/٦٢
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي	١١٦/٦٤
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	١٤٨/٦٤
منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها	٧٥/٦٥
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية	٩٤/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي	١٢٣/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٦٩/٦٥
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزاهة وتشجيع إرساء الديمقراطية	١٦٣/٦٦
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٦٩/٦٦
تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	٢٠٩/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإدارة العامة والتنمية	٣/٢٠٠٥
دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٣/٢٠٠٩
تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة	٢٥/٢٠٠٩
تقديم الدعم إلى المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة	٣٣/٢٠٠٩

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إدارة التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي	(د-٤٤) ٨٧٩
التدفقات المالية غير المشروعة	(د-٤٤) ٨٨٦

البرنامج الفرعي ٤

تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا	١٠٢/٥٠
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	٢٩٥/٥٧
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢١٧/٦٢
إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي واستعراض الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات	٢١١/٦٤
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي	٤١/٦٥
تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي	٦٨/٦٥

تعدد اللغات	٣١١/٦٥
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٤/٦٦
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٨/٢٠٠٧
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٧/٢٠٠٩
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	١٦/٢٠١١
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١٧/٢٠١١
قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة	٧٥٨ (د-٢٨)
تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا	٧٦٦ (د-٢٨)
تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا	٧٨٩ (د-٢٩)
بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا	٧٩٥ (د-٣٠)
تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي	٨١٢ (د-٣١)
المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا	٨١٧ (د-٣١)

البرنامج الفرعي ٥ التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

توفير مياه الشرب والمرافق الصحية	١٢٦/٥٠
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	١٨٠/٥٦
برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٥٥/٦٤
السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع	١٥١/٦٥
متابعة السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية، ٢٠٠٨	١٥٣/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين	٩٤/٦٦
التجارة الدولية والتنمية	١٨٥/٦٦
السلع الأساسية	١٩٠/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط	٢١٠/٦٦
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٩/٦٦
نحو إقامة شراكات عالمية	٢٢٣/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
- ٢٥/٢٠١١ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨١٨ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
- ٨١٩ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
- ٨٢٢ (د-٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

- ١٦٧/٥٩ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
- ٢٤٨/٥٩ الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
- ٢٢٩/٦٠ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- ١٨٧/٦٥ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
- اليوم الدولي للأرامل ١٨٩/٦٥
- الاتجار بالنساء والفتيات ١٩٠/٦٥
- العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات ١٢٨/٦٦

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٢٩/٦٦
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٣١/٦٦
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٢/٦٦
الطفلة	١٤٠/٦٦
دور المرأة في التنمية	٢١٦/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	١٢/١٩٩٨
الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها	٤٤/٢٠٠٣
استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في قراره ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة	٤/٢٠٠٤
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠٠٩
مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	١٣/٢٠٠٩
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٠٢ (د-٣٠) منهاج العمل الأفريقي: الموقف الأفريقي المشترك من أجل النهوض بالمرأة
٨٢٤ (د-٣١) متابعة مؤتمر دكار وبيجين: تنفيذ منهاج العمل العالمية والإقليمية
للنهوض بالمرأة (١٩٩٦)

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

- الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا
الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا
الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

قرارات الجمعية العامة

- ١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان
النامية غير الساحلية
٥١/٦١ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٢٣٤/٦١ تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٩٠/٦٥ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
٢٠١/٦٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من
الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢١٤/٦٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان
النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية
والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
- ٤٣/٢٠١١ دعم جمهورية جنوب السودان
- قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٢٨ (د-٣٢) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٣٠ (MFC 1 A) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية)
- ٨٧٤ (د-٤٣) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٣/٢٠١١ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا
- ٨٣٩ (د-٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- ٨٤٦ (د-٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- ٨٥١ (د-٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- ٨٧٥ (د-٤٣) إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط في الميدان الاقتصادي

البرنامج الفرعي ٩ الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة على كافة الأصعدة	٢٧/٢٠٠٠
برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم لعام ٢٠١٠	١٣/٢٠٠٥
تعزيز القدرة الإحصائية	٦/٢٠٠٦

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا	٨٤٩ (د-٤٠)
استراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات	٨٧٧ (د-٤٣)
تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا	٨٨٢ (د-٤٤)

البرنامج الفرعي ١٠ التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

إعلان بشأن الشيخوخة	٥/٤٧
تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٢٨/٤٩
برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٨١/٥٠
الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر	١٠٧/٥٠
تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي	٣٥/٦٠
الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د-٢/٢

مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	د-٢/٢٤
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣١/٦٢
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	١٢٧/٦٦
تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا	١٣٥/٦٦
حقوق الطفل	١٤١/٦٦
حماية المهاجرين	١٧٢/٦٦
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٠٧/٦٦
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري	٢٢٩/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الهجرة الدولية والتنمية	٢/١٩٩٧
الحملة العالمية للقضاء على الفقر	٤٢/٢٠٠١
التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٣/٢٠٠٣
برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم لعام ٢٠١٠	١٣/٢٠٠٥
ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها	٢٧/٢٠٠٧
قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية
الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها على التنمية	١/٢٠٠٧
الصحة والمرض والوفيات والتنمية	١/٢٠١٠
الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية	١/٢٠١١

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٣ (الدورة
السادسة والأربعون، "الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب
الديمغرافية") وفي عام ٢٠١٤ (الدورة السابعة والأربعون)، تقييم لحالة
تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة
٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
في أفريقيا